الباب الرابع

النووى والمنطقة العربية

obeikandl.com

obeikandl.com

واجب على المسلمين امتلاك أسباب القوة للدفاع

حيال ما يجري اليوم من تآمر على العرب والمسلمين في كل مكان وما تشنه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من حروب لإضعافهم وإذلالهم، واستخدام كل أسلحة الدمار الشامل، وعدم تمكينهم من بناء قوتهم العسكرية الدفاعية، وفي مقدمتها الأسلحة النووية التي يمتلكها الكيان الصهيونى والمحظورة على العرب والمسلمين، وكل بلد يشتم أنه يجري بعض التجارب النووية ولو كانت بدائية حيال كل ذلك وبين يدي حروب الحقد يتعين على الأمة العربية والاسلامية أن تعرف أن شريعة الاسلام توجب عليها امتلاك كل ما لدى أعدائها من سلاح، بل تجعل هذا الامتلاك فرض عين على أبناء الأمة حتى يتحقق لهم امتلاك القوة التي يدافعون بها عن أنفسهم، ويحبطون مؤامرات أعدائهم هذه القضية أفتى بها علماء الأمة السابقون، وأكدها علماؤها المعاصرون وآخر ما صدر بهذا الخصوص، فتوى الأزهر التي توجب امتلاك أسلحة نووية فقد أكدت لجنة الفتوى بالأزهر بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٣وجوب امتلاك الأسلحة نووية وغيرها من الأسلحة المتطورة، بهدف الدفاع عن نفسها خاصة في ظل وجوده بيد أعدائها وأوضح الشيخ علاء الشناويهي عضو لجنة الفتوى بالأزهر أن الإسلام أوجب على الأمة أن تكون يقظة عارفة عدوها؛ لتتمكن من الاستعداد بما يتلاءم مع قوة هذا العدو، امتثالاً لقوله

تعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ)والرسول ص وهو القدوة الحسنة كان يتجهز ويتقدم في كيفية الاستعداد للعدو بكل الوسائل المتاحة، فلو استعدت الأمة الإسلامية بشيء أقل مما يتسلح به عدوها تأثم لتقصيرها في هذا الجانب والإسلام عندما أمر بالاستعداد والتسلح بكل أساليب القوة لم يكن هدفه أن تصبح الأمة مفسدة في الأرض، إنما كان هدفه ما ورد في قوله تعالى: (تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ)، وحتى يشعر الجميع بأن الأمة الإسلامية لديها من القوة والمنعة ما يجعلها قادرة على صد أي عدوان يوجه إليها لذا يجب على جميع الدول العربية والإسلامية أن تتسلح بأحدث الأسلحة التي تجعلها مرفوعة الهامة محفوظة الكرامة،فما نراه من هوان للأمة أكبر دليل على تخلفها بسبب عدم تسلحها بأفضل الأسلحة في وقت ابتكر فيه أعداؤنا وسائل عديدة لتدمير وإبادة المسلمين المستضعفين ووافق الشيخ علي أبو الحسن رئيس لجنة الفتوى بالأزهر على الفتوى، مطالباً الدول الإسلامية بالسعي لامتلاك الأسلحة النووية وغير النووية؛ مما يرهب عدوها، ويمنعه من الاعتداء عليها، وإذا ظهر سلاح في يد أمة، سواء كانت صديقة أو معادية، لزم على المسلمين أن يمتلكوا نفس هذه الأسلحة أو أقوى منها، وذلك ما أجمع عليه الفقهاء والفقهاء أجمعوا على أنه إذا ترك المسلمون اقتناء مثل هذه الأسلحة فإنهم يعتبرون آثمين شرعاً، وعليه فإن الإعداد للأعداء واتخاذ كافة الوسائل الممكنة للدفاع

عن النفس فريضة واجبة، لا يجوز تركها شرعاً؛ ومن ثم فإن سعي الدول الإسلامية لامتلاك كافة أنواع الأسلحة الحديثة نووية أو غيرها واجب شرعي.

القدرات النووية فى العالم العربى

ان القدرات النووية لا تشير بالضرورة إلى امتلاك سلاح نووي، فالدولة التي تتملك قدرات نووية، هي التي تملك المعارف النووية الأساسية والكوادر العلمية ومراكز البحث والتطبيق، فضلاً عن امتلاك مفاعل أو عدة مفاعلات تعمل في إطار برنامج نووي لأغراض البحث والتطبيقات المدنية أو لأغراض توليد الطاقة وتحلية المياه فالقدرة النووية ترتبط بامتلاك بينة نووية تعمل للأغراض السلمية المدنية،ورغم ذلك فالقدرة النووية تقع ضمن عناصر القدرة التكنولوجية والاقتصادية للدولة بصفة عامة، فعند حد معين من تطورها يمكن أن تمثل قاعدة لبناء قوة عسكرية نووية، أو تقيم برنامجاً يركز على التطبيقات العسكرية من البداية، ومن ثم تصبح القدرة النووية من عناصر القوة العسكرية،أو تكون على مستوى يتيح للدولة خياراً عسكرياً نووياً ومن بين الدول التي تملك قدرات نووية في الشرق الأوسط هي:

أولا: إسرائيل

والحديث عن القدرات النووية الاسرائيلية لا يفهم إلا في اطار امتلاك

السلاح النووي، اذ تعد إسرائيل أول دولة وإن كانت غير معلنة تملك سلاح نووي في منطقة العالم العربى (الشرق الأوسط)، ولا يوجد تقدير دقيق لحجم المخزون الإسرائيلي من السلاح النووي،لكن يعتقد على نطاق واسع أن حجم مخزونها يقدر بحوالي ١٠٠ رأس من البلوتونيوم، ووفقاً لأحد التقديرات تملك إسرائيل حتى عام ٢٠٠٦ ما بين ٣٤٠ و ٦٥٠ كجم من البلوتونيوم العسكري، أو ما يعادل ١١٠ رؤوس حربية، بافتراض أن كل رأس حربي يحتوي على خمسة كجم من البلوتونيوم، اذ يعتقد الكثير من المحللين ان لدى إسرائيل ترسانة نووية وثمة تخمينات غير مؤكدة، تشير إلى أن إسرائيل قامت بإنتاج أسلحة نووية غير استراتيجية، بما فيها قذائف مدفعية وذخائر تدمير نووية.

ولا ريب أن إسرائيل تملك أسلحة نووية برغم عدم إعلانها،لأنها تهدف بصورة أو بأخرى إلى توظيف الشك حول قدراتها النووية لتكسب بذلك الردع بالشك، مما يجعل العرب في حالة من الخوف واليأس تدفعهم لقبول شروطها بالسلام وعدم المجازفة في الحرب معها ومن هنا نفسر رفضها الانضمام لمعاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، لان انضمامها قد يفقدها خاصية الردع التي تنشدها وقد يقيد طموحاتها التوسعية في المنطقة ولعلنا لا نبالغ إذا خلصنا إلى القول: أن هناك ثلاث مراحل تتعلق بالخيار النووي الاسرائيلي:

١- مرحلة الخيار النووي: وتعني أن السلاح النووي لم ينتج بعد رغم

توفر القدرة على إنتاجه في فترة قصيرة.

٢- القنبلة في القبو: وتعني أن سلاحاً نووياً تم انتاجه فعلاً، والافصاح عنه لايزال سراً.

٣- الاعلان عن السلاح النووي: ويعني أن إنتاج السلاح النووي قد أعلن على الملأ، وأصبح جزءاً من أدوات الردع المعروفة وسلاحاً لا يُخفى على أحد ولعلنا لا نضيف شيئاً جديداً إذا قلنا أن إسرائيل قد تجاوزت المرحلة الأولى وهي الآن بصدد المرحلة الثانية.

ثانيا: إيران

ينصرف إلى الذهن ابتداءً أن القدرة النووية الايرانية عادة ما تشير إلى القدرة على انتاج سلاح نووي، في حين يشير البعض أنها لم تتعدى الاطار السلمي، والحقيقة تدخل القدرات النووية الايرانية ضمن المنطقة الرمادية بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للطاقة النووية، فهناك خلاف دولي بشأن نطاق برنامج إيران النووي وطبيعته، فقد خلصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ٢٠٠٣ إلى أن إيران لم تعلن على مدى عقدين عن أنشطة نووية مهمة، مخالفةً بذلك اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تنص عليها معاهدة ١٩٦٨ المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ، واشتد ذلك الخلاف في عام ٢٠٠٧ عندما فرض مجلس الأمن قراره رقم ١٧٣٧القاضي بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إيران، بسبب تحدي إيران قرارات

مجلس الأمن رقم ١٦٩٦ و١٧٣٧الذين طالبا إيران بوقف تخصيبها لليورانيوم واعادة معالجة البلوتونيوم.

والأمر الذي لا خلاف فيه هو أن إيران هي التي أثارت هواجس المجتمع الدولي حول طبيعة برنامجها النووي، اذ ظهرت وقائع بعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ أعطت فرصة للشك أن هناك برنامج نووي سري ممكن أن يكون مخصصاً للأغراض العسكرية، ومن هذه الوقائع:

١- اكتشاف قيام إيران باستيراد ما يقارب الطن والنصف من اليورانيوم في بداية التسعينات دون ابلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك.

٢- قيام إيران باستغلال ترسبات اليورانيوم الموجود في أراضيها كمصدر محلي للمواد النووية.

٣- قيامها وفقاً لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الفرنسية بمحاولة الحصول على مواد نووية خاصة بإعادة معالجة الوقود النووي عام ٢٠٠٠.

٤- استعانة إيران بخبراء وعلماء من باكستان وكوريا الشمالية في تطوير البرنامج النووي الايراني.

٥- والتطور الأكثر أهمية هو قيامها بأنشاء وحدات ضخمة من أجهزة الطرد المركزي في موقع ناتانز النووي بهدف تخصيب اليورانيوم.

ان قيام إيران بالأنشطة الآنفة، رغم أنه لا يندرج ضمن الأنشطة المحظورة بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٦٨، إلا أنه تم

دون مراعاة للشروط المتعلقة بالعلانية المتمثلة فى ضرورة إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية والحصول على موافقتها وإشرافها الكامل على هذه الأنشطة، مما جعل موقف إيران يتسم بالشك، حول برنامج سري للأغراض العسكرية.

ليس من السهل الجزم بشأن القدرات النووية الإيرانية أنها قدرات ذات دوافع سلمية أو عسكرية إلا أنه يمكن القول من خلال تقرير أعده المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي عام٢٠٠٧، بشأن برنامج إيران النووي، ذكر فيه: أنه لم يتم توجيه اي من المواد النووية المعلنة داخل إيران إلى أنشطة محظورة.

وخلص تقرير أجرته المخابرات الأمريكية عام ٢٠٠٧، بشأن نوايا إيران وقدراتها:أن إيران أوقفت برنامج سلاحها النووي ولم تستأنف العمل في مجال الأسلحة النووية اعتباراً من منتصف عام ٢٠٠٧ وارتكز التقرير على اتصالات عسكرية ايرانية اعترضتها الولايات المتحدة من بين مصادر مختلفة.

والخلاصة يمكن القول أن إيران تمتلك برنامجاً نووياً أثار الجدل كثيراً، إلا أنه تبين بعد اتفاق جنيف الابتدائي عام ٢٠١٣، أن نزوعه سلمي، وحتى إن كانت بعض الشكوك تشير إلى غير ذلك، فمقتضى الاتفاق قد حجم الطموحات الإيرانية في مجال إنتاج الأسلحة النووية، إذ أفضى هذا

الاتفاق إلى وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ % واستمراره بنسبة ٥%، ويبدو أن هذه النسبة لا تؤهل إيران لإنتاج القنبلة النووية.

فدول منطقة الشرق الأوسط لا تملك قدرات نووية تمكنها من إنتاج السلاح النووي عدا إسرائيل، أما إيران، وبسبب العقوبات الدولية فان سقف طموحها لا يتعدى الاستخدام السلمي للطاقة النووية، أما الدول العربية فهي إلى الآن لم تملك برامج نووية مؤكدة لكنها بصدد مشاريع لاستخدام الطاقة النووية كبديل من بدائل الطاقة.

الشرق الأوسط يخالف الاتجاه العالمي

يقول شارون سكواسوني، مدير برنامج الوقاية من انتشار في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن: إن هذا ليس أقصر الطرق لامتلاك سلاح نووي بأي وسيلة، ولكن إذا وضعت نفسي مكانهم، فإنني سأعتقد أنه ربما كان من المنطقي أن نبدأ في هذا الطريق لنرى ما إذا كنا سنستطيع تطوير برنامج نووي مدني، وإذا كنا سنمتلك بعض القدرات على طول الطريق، وهذا أمر مقبول.

ويتصاعد الشك مع كل إعلان جديد، ويرجع ذلك إلى أن جزءًا من الشرق الأوسط يخالف الاتجاه العالمي فقد انخفض عدد المحطات النووية منذ انهيار محطة فوكوشيما دايتشي في اليابان في عام ٢٠١١.

واختلفت ردود الفعل حسب البلد، فقد نبذت ألمانيا الطاقة النووية كلياً بعد وقوع الكارثة، في حين ضغطت الصين قدماً، بالتخطيط لأكثر من ١٠٠ من المفاعلات الجديدة، ولكن في معظم الأماكن، دفعت المخاطر البيئية وارتفاع التكاليف الدول للتحول عن الطاقة النووية.

غير أن التكلفة وحدها قد تمنع بعض دول الشرق الأوسط من الانضمام للسباق، حيث تبلغ تكاليف بناء محطة نووية ٥ مليارات دولار على الأقل، بحسب فيتزباتريك، ومصر تعاني من فقر مدقع بينما يعتمد الأردن بشكل كبير على التحويلات والمساعدات الخارجية لكن السعوديين لا يزال لديهم المال، كما أنهم رفضوا باستمرار مطالبة الولايات المتحدة لهم بتوقيع تعهد بعدم تحويل أي برنامج نووي نحو إنتاج قنبلة، وهو التعهد الذي قطعته دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقًا للمسئول السابق في البيت الأبيض، جار سامور.

ووقعت المملكة العربية السعودية على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ولكن إيران فعلت ذلك أيضًا، وفي النهاية يمكن تشغيل السباق من قبل الهند وباكستان، الدولتين الفقيرتين اللتين امتلكتا طاقة نووية في عام ١٩٧٤ وعام ١٩٩٨، على التوالي وتهدف المحادثات في سويسرا إلى أكثر من مجرد منع إيران من الحصول على القنبلة النووية،

فهم يعملون أيضاً على إقناع الدول المجاورة لإيران أن الخيار النووي فعال خارج الطاولة.

الرأي العام العربي والسلاح النووي

لقد أمدّنا الاستطلاع الذي أجراه المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات في الدوحة، ونفذه في ١٤ بلدًا عربيًّا، خلال المدة من يناير إلى يوليو ٢٠١٤م؛ بحقائق عن قضايا مهمة تستحق أن تُقرأ،من هذه القضايا مسألة السلاح النووي، وكانت النتيجة أن أكثريّة الرّأي العامّ في المنطقة العربية بنسبة ٦١% تؤيد خلوّ منطقة الشرق الأوسط من السلاح النوويّ، إلّا أنّ الرّأي العالم العربيّ منقسم بشأن مقولة: إن امتلاك الكيان العبري للسلاح النووي يبرّر سعي دول أخرى في المنطقة لامتلاكه والمعروف أن دول العالم اليوم إما أنها امتلكت أسلحة نووية، أو لديها القدرة على تصنيعها وإنتاجها، إلا الدول العربية، فالولايات المتحدة وكندا لديهما قدرات غير مسبوقة في هذا المجال، وكذلك بريطانيا وفرنسا، فضلًا عن القدرات الإيطالية والأسبانية غير المفعّلة، والقدرات السلمية عند الدول الأوروبية كافة،والكيان العبري هو الدولة النووية الوحيدة في المنطقة، وهو لم يوقع معاهدة حظر الانتشار النووي عام ١٩٧٠م وثمة مشاريع نووية عربية توقف مسارها عند حدود امتلاك برامج محدودة تستند إلى أغراض طبية وصناعية وزراعية

مألوفة، بعيدًا عن توليد الكهرباء وتحلية المياه، إذ لا يوجد سوى مفاعلات نووية صغيرة الحجم ربما كانت مصر والعراق أكثر الدول العربية تفكيرًا في امتلاك السلاح النووي، غير أن المشروع النووي المصري تراجع بعد نكسة ١٩٦٧م، وذهاب الموارد المالية لبناء الجيش وتجاوز آثار النكسة، أما العراق فمشروعها أجهض بعد الضربة الجوية لمفاعل تموز والسعودية أعلنت قبل سنوات رغبتها في تطوير مجمع للطاقة النووية، غير أن صحفًا غربية أشارت أكثر من مرة استنادًا إلى مصادر استخبارية إلى أن السعودية تعمل على تطوير قدرات نووية خاصة بها سرًّا منذ عام ٢٠٠٣م، بالتعاون مع خبراء باكستان، والمصادر نفسها أشارت إلى مساهمة السعودية المالية في المشروع النووي الباكستاني مقابل استفادتها من خبرات العلماء الباكستانيين الذين وفد الكثير منهم إلى الرياض للمساهمة في تعليم ومساعدة السعوديين، واتهمت هذه المصادر السعودية ببناء مدينة سرية تحت الأرض والرأي العام العربي إن كان يدعو لمنطقة خالية من السلاح النووي فإن ثمة حاجة باتت ملحة للتفكير في ضرورة تطوير برنامج نووي عربي موحد، يكون جزءًا من سياسة أمنية ودفاعية مشتركة .

<u>أمن مصر النووي</u>

مصر لن تبدأ من الفراغ لأنها سوف تبني علي جهود سابقة وفرت قاعدة مهمة من

المعرفة النووية تجعلها أكثر قدرة علي تحديد احتياجاتها الحقيقية من الطاقة النووية، وتُمكنها من المفاضلة والاختيار الصحيح بين البدائل المختلفة، كما تُمكنها من توفير فريق عمل متكامل من العلماء يجعلها في موضع القدرة علي استئناف برنامجها النووي ولقد تمكنت من تحقيق عدد من الإنجازات العلمية والبحثية في مجالات استخدام الطاقة النووية لمقاومة الآفات الزراعية كما تمكنت من استخدام النظائر المُشعة في عدد من الصناعات المهمة لتحسين جودة الإنتاج فضلاً عن انها استطاعت أن تحصر إمكاناتها المحلية للمساهمة في تصنيع محطة نووية من خلال مسح شامل لأكثر من ٤٣ مؤسسة صناعية مصرية كما استطاعت عقد اتفاقيات كثيرة مع دول العالم المتقدم لتوريد اليورانيوم المخصب اللازم لدورة الوقود النووي في محطة سيدي كرير والضبعة ولايزال سارياً حتي الآن وبالتعاون مع وكالة الطاقة الذرية وتم تجهيز أجزاء مهمة من البنية الأساسية للمكان وتتميز مصر أيضاً بعلاقتها المتميزة والتزامها بما توقعه من اتفاقات ومعاهدات مما يعطي مصداقية عالية لالتزامها بأن يكون برنامجها شفافاً وخاضعاً لكل صور التفتيش والرقابة الدولية وتعتبر مصر من أكثر الدول وضوحاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية علي عكس بعض الدول الأخرى مثل إسرائيل، إيران وغيرها.

قدرة مصر النووية

بدأ البرنامج النووي المصري كمشروع في نفس الوقت الذي بدأت فيه الهند مشروعها النووي، وكان المشروعان المصري والهندي بمثابة توأمين ترعاهما علاقة وثيقة ربطت بين جمال عبد الناصر ونهرو، أخفقت مصر ونجحت الهند، التي تستطيع الآن تصنيع محطة نووية بأكملها دون حاجة إلي خبرة الخارج، كما تملك ما يزيد عن ٣٠ قنبلة نووية وقد مرت مصر بثلاثة فرص حقيقية لتنفيذ برنامجها النووي الذي لا يزال يتطور حتي الآن إلا أن الظروف السياسية، والاقتصادية، الكارثية أحياناً تسببت في توقف تنفيذ البرنامج النووي المصري وتحاول مصر حالياً إعادة مشروعها النووي للمرة الرابعة على التوالي لتوفير الطاقة الكهربائية لتقليل الاعتماد على النفط والغاز في إنتاج الطاقة على الرغم من أن عمر البرنامج أصبح الآن ٥٠ عاما منذ انطلاق فكرته لأول مرة.

كانت مصر من أوائل الدول النامية، التي فطنت منذ بداية الستينيات إلى أن يكون لها برنامج نووي يعنى باستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، ولتحقق قدر من التوازن مع جهود إسرائيل في هذا المجال وعام ١٩٦٣م، بدأ اهتمام مصر بإنشاء أول محطة نووية، تقرر إقامتها في منطقة سيدي كرير بعد دراسة عدد من المواقع البديلة في أنشاص

ومديرية التحرير لتوليد ١٥٠ ميجا وات، لتكون أول محطة في العالم ذات استخدام مزدوج، تعمل لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بطاقة تعمل بمعدل ٢٠ ألف متر مكعب في اليوم، غير أن حرب ١٩٦٧ قطعت الطريق على إنشاء محطة سيدي كرير بعد أن رسى عقدها على أكبر الشركات الأمريكية العاملة في بناء المحطات النووية ثم أعادت مصر التفكير مرة ثانية في إحياء برنامجها النووي بعد حرب ١٩٧٣بعد دراسات أكدت ضعف احتياطات البترول، فتقرر إقامة ٨ محطات نووية تغطي احتياجات مصر المستقبلية من الطاقة، وتعوض نقص احتياطياتها البترولية وعلى هذا الأساس وقعت مصر اتفاقا مع لجنة الطاقة النووية الأمريكية لتوفير خدمات إثراء الوقود النووي اللازم للمحطة وصدر قرار جمهوري بإنشاء هيئة المحطات النووية المصرية للإشراف على بناء المحطة، وقرار بتخصيص مساحة ٥٠ كيلو متر مربعاً على ساحل البحر الأبيض المتوسط بطول ١٥ كم وعمق ٣ كم لبناء المحطة، التي كان قد رسى عقدها على الشركة الأمريكية ذاتها، التي كانت قد كلفت بدراسة إنشاء المحطة قبل حرب ١٩٦٧، وخلال زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون، إلى مصر أعلن عن موافقة الولايات المتحدة علي تزويد مصر بمحطتين نوويتين تصل قدرتهما إلى ١٨٠٠ ميجاوات، وفي عام ١٩٧٨، أجرت الهند أول تفجير نووي اختباراً لقنبلتها النووية الأولى التي فاجأت العالم، وفي تلك الأثناء تم التوقيع على معاهدة حظر انتشار

الأسلحة النووية وكان من شروطها إخضاع المحطات النووية للتفتيش من طرف الدول العظمى للتأكد من سلمية المحطات وعندها اشترطت الولايات المتحدة ضرورة أن تصدق مصر على المعاهدة التي كانت قد وقعتها،وتقبل بإخضاع أنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية، رفض السادات الشرط الأمريكي، وأصر على امتناع مصر عن التصديق على المعاهدة، مالم تفِ الولايات المتحدة بوعودها السابقة وتلزم إسرائيل بالإنضمام إلى المعاهدة، ووجه موقف السادات هذا ضربة قوية إلى المشروع ما أدى إلى إجهاضه وفي فبراير عام ١٩٨١، ألح خبراء الطاقة في مصر في وزارتي البترول والكهرباء علي الرئيس السادات بإزالة العراقيل من أمام البرنامج النووي المصري الذي تم تطويره، بحيث يهدف إلى إنشاء ثماني محطات نووية قدرة كل منها ألف ميجاوات، ويبدأ بتنفيذ محطتين في منطقة الضبعة ونشطت مصر مرة أخرى من أجل تعديل اتفاقيتها مع وزارة الطاقة الأمريكية لرفع حصة إثراء اليورانيوم اللازم لتشغيل المحطات النووية المصرية من ٦٠٠ ميجاوات التي كانت مقدرة لمحطة سيدي كرير إلى أربعة آلاف ميجاوات، بما يغطي احتياج٤ محطات قدرة كل منهم ألف ميجاوات غير أن الانفجار الذي وقع في مفاعل تشيرنوبيل والأحداث التي تلته جعلت العالم ينظر بريبة إلى المحطات النووية لذا تم إلغاء المشروع وتمت دراسة واسعة لإمكانات مساهمة التصنيع المحلي في بناء المحطة النووية، شارك فيها

خبراء كنديون ومصريون، وأكدوا بعد مسح شامل لقدرات مصر الصناعية، وكان التصنيع المحلي يستطيع أن يُسهم بنسبة عالية في تصنيع المحطات إذا ما تم إدخال نظم حديثة لمراقبة الجودة في بعض المصانع المصرية كما نشطت أحد هيئات المواد النووية في عملية مسح جيولوجي واسع لصحراوات مصر بحثاً عن اليورانيوم انتهت إلي إمكان استخلاص اليورانيوم من الجرانيت الوردي الذي يتوافر بكميات هائلة في الطريق بين قنا وسفاجا، وفي منطقة أسوان، وبعض صخور الفوسفات في البحر الأحمر، وأماكن أخرى تمكن مصر من الحصول علي ٤٥ طن يورانيوم خام في العام.

مشاكل إحياء البرنامج النووي المصري

تواجه عملية إحياء البرنامج النووي المصري مشاكل كثيرة تتعلق بالتدخل الدولي المتزايد في الداخل بدعوي الرقابة علي أنشطتها النووية، أو بدعوي ضمانات التمويل التي يحتاجها مشروع ضخم تصل فيه تكلفة المحطة الواحدة إلي ما يجاوز المليارى دولار وأيضاً علي مصر إعادة النظر وإخراجها من حالة الغيبة السياسية في قرارها السياسي بشأن برنامجها النووي، خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط سوف تشهد خلال العقدين القادمين عدداً من البرامج النووية الطموحة لعدد من دول المنطقة أبرزها إيران، التي يستهدف برنامجها النووي

إنشاء ١٢ محطة نووية رغم احتياطياتها الضخمة من الغاز والبترول، وتركيا التي تستعد لبناء عدد مماثل من المحطات يرفع إسهام الطاقة النووية فضلاً عن إسرائيل التي تُخطط لبناء محطة نووية في منطقة شفتا علي الحدود المصرية الإسرائيلية تستخدمها في تحلية المياه وإنتاج الطاقة إضافة إلي امتلاكها لترسانة أسلحة نووية.

obeikandl.com